نموذج محاسبى مقترح لقياس أثر الشمول المالى على صافى الدخل من العائد: دراسة تطبيقية

A Proposed Accounting Model to Measure the Impact of Financial Inclusion on the Net Interest Income: An Applied Study

أ.م.د سيد عبد الفتاح سيد

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد السابع . العدد الثانى عشر

يوليو ٢٠٢١م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

المستخلص

الهدف: هدف هذا البحث إلى دراسة واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس أثر الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

التصميم / المنهجية: استخدم الباحث بيانات نصف سنوية لعينة من البنوك التجارية العاملة فى مصر خلال عشر سنوات وذلك خلال الفترة من ٢٠١١ : ٢٠٢٠، ومسترشدا بالمنهجية التى يتبعها كل من البنك المركزى المصرى و World Bank Group, Global Findex Database (2017) فى هذا المجال. وتم تحليل هذه البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد باستخدام طريقة Multiple Linear Regression Backward. Backward

النتائج: توصل الباحث إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على كل من صافى الدخل من العائد، وعائد القروض والإيرادات المشابهة، وتكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

التوصيات: يوصى الباحث بزيادة مستويات الافصاح المحاسبى عن مؤشرات الشمول المالى فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، وقيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوفير إرشادات محاسبية بشأن القياس والافصاح المحاسبى عن مؤشرات الشمول المالى.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى، صافى الدخل من العائد، عائد القروض والإيرادات المشابهة، تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة.

Abstract

Objective: This research aimed to study, test and suggest an accounting model to measure the impact of financial inclusion on the net interest income of commercial banks working in Egypt.

Design/ Methodology: The researcher used semi-annual data for a sample of commercial banks working in Egypt, during ten years from 2011 to 2020, guided by the methodology followed by the Central Bank of Egypt and World Bank Group, Global Findex Database (2017) in this field. These data are analyzed and statistical tests are carried out based on Multiple Linear Regression Backward model.

Results: The researcher found a significant impact of financial inclusion indicators on each of the net interest income, interest income on loans and similar income, and interest expense on deposits and similar expense in commercial banks working in Egypt.

Recommendations: The researcher recommends increasing the levels of financial inclusion indicators accounting disclosure in commercial banks working in Egypt; also the International Accounting Standards Board should issue an accounting guidance about the measurement and accounting disclosure of the financial inclusion indicators.

Keywords: Financial inclusion, net interest income, interest income on loans and similar income, interest expense on deposits and similar expense.

١ الإطار العام للبحث

١/١ المقدمة

تتمثل مصادر إيرادات البنوك طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية وخاصة (IFRS 7) في صافي الدخل من العائد من النشاط المصرفي (الاقراض والاقتراض) وصافى الدخل من الاتعاب والعمولات والإيرادات الاخرى. ويمثل صافي الدخل من العائد أكبر مصدر للإيرادات وذلك لكونه جوهر نماذج الأعمال المصرفية وينطوي على الإقراض المصرفى، لذا يعد أى ضعف فى صافي الدخل من العائد مصدر قلق يؤثر على استمرارية البنوك على المدى الطويل لذا تهتم كافة البنوك بزيادة صافي الدخل من العائد وذلك لأنه يمثل أكبر مصدر لإيرادات النشاط فى البنوك وأكثرها تأثيرا على ربحية واستمرارية البنوك (Morris & Regehr, 2014,pp.59: 61)

فصافي الدخل من العائد هو التدفق النقدي الذي تحصل عليه البنوك من عائد القروض والإيرادات المشابهة مطروحاً منه تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة (Morris & Regehr, 2014,p.46)

وتسعى كافة البنوك الى زيادة صافى الدخل من العائد عن طريق تبنى نموذج أعمال متميز وبوجه عام يوجد ثلاثة نماذج أعمال للبنوك هى: (Roengpitya et al. 2014,p.5)

- الممولة بالتجزئة Retail-funded : هى البنوك التي تعتمد على مصادر تمويل مستقرة كبيرة من ودائع الافراد لذا فإن معظم تمويلها من عملائها من الافراد ويطلق عليها صيرفة التجزئة.
- الممولة بالجملة Wholesale-funded: هي البنوك التي لديها حصة كبيرة من التزامات القروض في قائمة المركز المالى وأغلبها قروضها من بنوك اخرى.
- الممولة من أسواق رأس المال Capital market-oriented funded: هى البنوك التي تمتلك نصف أصولها أو أكثر في شكل أوراق مالية قابلة للتداول.

وتشير معظم الدراسات ومن أمثلتها دراسة (Kunt and Huizinga, 2010; Huang and Ratnovski, 2011; Poghosyan and˘Cihak, 2011) الى أن البنوك التي تتبنى نموذج الأعمال الممول من الأفراد (التجزئة) يمكن أن تزيد من صافى الدخل من العائد بشكل أكبر نسبياً. حيث يُعتقد أن ودائع التجزئة بطيئة وغير حساسة للمخاطر وتوفر مصدرًا ثابتًا أرخص للتمويل طويل الأجل، مقارنةً بالتمويل بالجملة الذي يتسم بالتقلب الشديد وغالبًا يكون ممولي الجملة معرضون لمعلومات سلبية أو شائعات حول جودة المشاريع المصرفية، وبالتالي مترددون لتجديد التمويل قصير الأجل. كما أن البنوك التى تعتمد فى تمويلها على الأوراق المالية القابلة للتداول تكون أكثر هشاشة مقارنة بالبنوك التى تعتمد فى تمويلها على الودائع من الأفراد.

ويساعد الشمول المالى البنوك على زيادة الحصول على ودائع التجزئة منخفضة التكلفة من خلال إتاحة الوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة مما قد يساهم بشكل إيجابي وكبير فى مساعدة البنوك على زيادة الإيرادات وخاصة من عائد القروض وخفض هامش تكلفة الودائع وزيادة حصتها في السوق، ومن ثم زيادة صافي دخلها من العائد (Van., et al , 2020, p.19).

ويقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية (صندوق النقد العربى، ٢٠١٥، ص ١).

وقد تم الاعتراف بالشمول المالى في قمة مجموعة العشرين G 20 في سيول عام ٢٠١٠ كأحد الركائز الأساسية لأجندة التنمية العالمية، كما تم تدشين التحالف الدولي للشمول المالي The Alliance for Financial Inclusion (AFI) من خلال تجمع لأكثر من ٥٥ دولة على مستوى العالم ثم تنامى الاهتمام به بتعزيز الشمول المالى فى الوقت الحاضر نظرا لفوائده المتعددة على كافة المستويات، بالإضافة إلى استخداماته المستقبلية من خلال نشر ثقافة الشمول المالى الرقمى (Zins & Weill,2016,p.46)

عرف مركز الشمول المالي (Center for Financial Inclusion (CFI) (2009) الشمول المالي بأنه "حالة يكون فيها جميع الأشخاص لديهم إمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية عالية الجودة، والمقدمة بأسعار معقولة، وبطريقة ملائمة، وبالمحافظة على كرامة العملاء، ويشمل الخدمات المصرفية، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية وتعزيز الإنتاجية" (CFI,2009, p. 4)

ويتفق الباحث مع تعريف البنك المركزى المصرى - طبقاً للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي فى مادته (١) - للشمول المالى بأنه "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة وحماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم" (البنك المركزي المصرى، ٢٠٢٠، ص ٩).

ويهدف الشمول المالي إلى إتاحة واستخدام وتقديم المنتجات والخدمات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبطريقة بسيطة وهو ما قد يعمل على زيادة عدد عملاء البنوك واحداث تغيير فى سلوك وتركيبة العملاء من حيث الادخار وسلوك المقترضين ومن ثم قد يساعد على تحسين صافى الدخل من العائد عن طريق زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة وتخفيض تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة (Ahamed & Mallick, 2019,p.405)

وعلى الرغم من أهمية دراسة أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد (باعتباره أكبر مصدر إيرادات فى البنوك) إلا أنه وفى حدود علم الباحث لا يوجد نموذج محاسبى لقياس هذا الأثر.

٢/١ مشكلة البحث

تعتبر الوساطة الفعالة بين مدخرات المودعين واستثمارها لمن يطلبون التمويل الوظيفة الرئيسية للنظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي على وجه الخصوص ، فالبنوك تعمل كوسيط بين المقرضين والمقترضين، وبالتالي فإن ارتفاع صافى الدخل من العائد يعكس ارتفاع الوساطة، والذى

بدوره له تأثير إيجابي على نمو المدخرات والاستثمار والعكس صحيح (Maudos & Solís,2009,p.1920)

فيعتبر صافى العائد على الدخل من أهم المقاييس التى تقيس الكفاءة التشغيلية فى البنوك وذلك من خلال دورة فى ادارة المدخرات ومنح القروض كما ان له دور بالغ الاهمية فى الحفاظ على استمرار البنوك ونموها وتدعيم مركزها التنافسى (Van., et al , 2020, p.20).

ويحظى زيادة وتنمية صافى العائد على الدخل باهتمام متزايد من كافة البنوك الدولية، أما بالنسبة للبنوك العاملة فى مصر فإن زيادته تمثل أهمية أكبر نظرا لكونه يمثل نحو ٧٦,٩% ، ٧٩,٩%، ٧٤,١%، ٨٤,١%، ٨٤,٣% من مصادر إيرادات البنوك العاملة فى مصر خلال السنوات من ٢٠١٦: ٢٠٢٠ على التوالى (البنك المركزى المصرى، تقرير الاستقرار المالى٢٠٢٠، ص ٢١)، ولذا فأي انخفاض فى صافى العائد على الدخل بها قد يهدد واستمرارها وتنافسيتها.

وتتزايد أهمية الشمول المالى بالنسبة للبنوك خاصة فى مجال زيادة وتنمية صافى العائد على الدخل ويمكن إيجاز بعضها فيما يلى: (Voloshyn (Ahamed& Mallick ,2019,pp.404: 407) & Voloshyn,2013,p.12)

أ- زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة عن طريق:

- جذب المزيد من العملاء بتيسير حصولهم على خدمات مالية مناسبة، مع توفير حماية لهم.
- زيادة معدلات الاقراض المصرفى عن طريق تحسين المنتجات والخدمات المالية.
- جذب فئات جديدة من محدودي ومتوسطى الدخل خاصة الذين يقطنون فى أماكن بعيدة.
- الاستفادة من التدوير النقدي والسحب المبكر عن طريق إتاحة الخدمات المالية الرقمية على مدار اليوم.
- المساعدة على توفير خدمات مصرفية للعملاء عبر مجموعة متنوعة من منصات الخدمات المصرفية الرقمية.

ب- تخفيض تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة عن طريق:

- زيادة مقدرة البنوك على الحصول على ودائع التجزئة الأقل تكلفة.
- زيادة التدفقات النقدية من الودائع الجديدة.
- التحكم فى تكلفة الودائع.
- زيادة القدرة على تنويع محفظة الودائع وتقليل المخاطر المصرفية.
- المحافظة على ولاء العملاء بحصولهم على معاملة عادلة وشفافة وعلي الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة.

ورغم تزايد أهمية الشمول المالى لزيادة صافى الدخل من العائد فى البنوك، إلا أنه يوجد إختلاف واضح بين العديد من الباحثين فى تأثيره (أو تأثير بعض مؤشراته) على صافى الدخل من العائد فهناك آراء متباينة حول ذلك التأثير يمكن ايجازها فيما يلى:

- يرى كل من Shihadeh and Liu (2019) أن مؤشرات الشمول المالى تساعد على زيادة إجمالي دخل البنوك بصفة عامة.
- بينما يرى البعض مثل Shihadeh et al., (2018) أن بعض مؤشرات الشمول المالى مثل زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي وزيادة عدد بطاقات الائتمان لهما تأثير إيجابي على إجمالي دخل البنوك، في حين بعض مؤشرات الشمول المالى الأخرى مثل التوسع فى تقديم خدمات

الصراف الآلي والإفراط فى ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير سلبى على إجمالي دخل البنوك.

- بينما يرى اخرون مثل Han and Melecky (2013) أن زيادة معدلات الشمول المالى يساعد البنوك على منح قروضًا أعلى وبالتالي فهى أكثر عرضة لمخاطر الائتمان ولها تأثير سلبى على صافى الدخل من العائد فى هذه البنوك.

وبالإضافة لما سبق وفى حدود علم الباحث لا يوجد نموذج محاسبى كمى يقيس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد ومكوناته (عائد القروض والإيرادات المشابهة، وتكلفة الودائع والتكاليف المشابهة) خاصة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

مما سبق يمكن للباحث بلورة مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى التالي: ما هو أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر؟
وينبثق من هذا السؤال الرئيسي السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما هو أثر مؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر؟
- ما هو أثر مؤشرات الشمول المالى على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر؟

٣/١ الدراسات السابقة وتطوير فرض البحث الرئيسي وفرضية الفرعيين

توصل Allen., et al (2014) من خلال دراستهم على عدد ٣٧ بنك فى دولة أفريقية خلال الفترة من ٢٠٠٧: ٢٠١١ الى أن تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ساعد في التغلب على البنية التحتية كما كان له أثر بالغ فى تحسين إيرادات البنوك فى هذه الدول.
توصل كل من Ikram & Lohdi (2015) من خلال دراستهم على عينة مكونة من ١٤٩ مستقصى منه فى مدينة كراتشي فى باكستان إلى أن مؤشرات الشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي ، وعدد نقاط البيع) لها تأثير إيجابي كبير على ربحية البنوك في كراتشي.
توصل Bose et al., (2017) من خلال دراستهم لعينة من التقارير المالية لعدد ١٥ بنكاً من البنوك البنجلادشية خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ إلى أن الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي يساهم فى زيادة حصتها السوقية ويخفض عدم تماثل المعلومات وبالتالي يزيد من دخل هذه البنوك ويعزز أدائها.
توصل Uddin et al., (2017) من خلال اعتمادهم على عينة من التقارير السنوية لعدد ٧ بنوك إسلامية و ١٨ مصرفاً تجارياً مدرجة في بورصة دكا ببنجلاديش خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ إلى أن زيادة الشمول المالي تساعد البنوك على الوصول إلى مجموعة أكثر تنوعًا من السكان، وبالتالي زيادة الودائع في البنك كما يوفر وجود بنوك فعالة حافزًا إضافيًا للمستثمرين الأفراد للاقتراض من هذه البنوك ومن ثم زيادة دخلها.
بينما توصل Al-Smadi (2018) من خلال دراسته فى البنوك الاردنية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧ إلى ضعف تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي بوجه عام ، إلا أنه أشار إلى أن هذه الدراسة واجهت بعض القيود من أهمها عدم توافر البيانات أو حداثتها، لذا دعت الدراسة إلى قيام الباحثين بإجراء دراسات مستقبلية تحاول بناء مؤشر أكثر شمولاً لمؤشرات الشمول المالي وإضافة متغيرات جديدة.
توصل Shihadeh et al., (2018) من خلال دراستهم على عينة مكونة من التقارير السنوية لعدد ١٣ بنكا تجاريا أردنيا خلال الفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١٤ إلى أن بعض مؤشرات الشمول المالى مثل زيادة

عدد أجهزة الصراف الآلي وزيادة عدد بطاقات الائتمان لها تأثير إيجابي على إجمالي دخل البنوك، في حين بعض المؤشرات الاخرى مثل التوسع فى تقديم خدمات الصراف الآلي والافراط فى ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير سلبى على إجمالي دخل البنوك.

توصل كل من Shihadeh & Liu (2019) من خلال استخدام قواعد بيانات التنمية الاقتصادية والتنمية المالية لـ ٧٠١ بنكاً فى ١٨٩ دولة إلى أن عدد فروع البنك كأحد مؤشرات الشمول المالى تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنك وتخفيض المخاطر ومن ثم زيادة إجمالي دخل هذه البنوك.

توصل كل Ahamed & Mallick (2019) من خلال اعتمادهما على عينة مؤلفة من ٢٦٣٥ بنكًا في ٨٦ دولة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢ ، إلى وجود علاقة طردية قوية بين مؤشرات الشمول المالي واستقرار البنك. فكلما ارتفعت درجة الشمول المالي كان أداء البنك أفضل من حيث الحد من المخاطر، كما يساهم المستوى المرتفع من درجة الشمول المالي فى زيادة صافى الدخل من العائد ويتجلى هذا الارتباط الإيجابي بشكل خاص مع البنوك التي لديها حصة أكبر في تمويل ودائع العملاء وهامش تكلفة أقل لتقديم الخدمات المصرفية.

توصل كل من Prima & Tandra (2019) من خلال دراستهما على عينة مكونة من ١٠ بنوك تجارية في إندونيسيا من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ ومن خلال تحليل تقاريرها السنوية. وباستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى أن مؤشرات الشمول المالى يؤثر فى ربحية هذه البنوك وأن عدد أجهزة الصراف الآلي - كأحد مؤشرات الشمول المالى- يؤثر بشكل كبير على العائد على الأصول.

توصل Van et al., (2020) من خلال دراستهم على عينة مكونة من ٣٠٧١ بنكاً اسيوياً خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧ إلى أن الشمول المالى يساعد على إتاحة الوصول إلى الخدمات والتسهيلات المصرفية بسهولة مما يساهم بشكل إيجابي وكبير فى مساعدة البنوك الأسيوية على زيادة الإيرادات وخفض التكلفة وزيادة حصتها في السوق، وتحقيق الاستقرار المالى في القطاع المصرفي.

توصل Jajah et al., (2020) من خلال دراستهم على عينة مكونة من ٤٨ بنكا من بنوك دول جنوب الصحراء بأفريقيا خلال الفترة من ١٩٩٠: ٢٠١٧ إلى أن الشمول المالي هو محرك مهم لربحية البنوك التجارية في دول أفريقيا جنوب الصحراء وأن هناك أثر قوي إيجابي لمؤشر الشمول المالي (عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي) على كل من معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وصافى هامش العائد.

توصل كل من Maity & Sahu (2020) من خلال دراستهما على بنوك القطاع العام الهندية خلال الفترة من ٢٠١٠: ٢٠١٨ إلى وجود تباين كبير في متوسط مستوى الكفاءة الكلية فى هذه البنوك تجاه مبادرات الشمول المالي، وأن هذا التباين يؤثر فى إيرادات الدخل من التشغيل فى هذه البنوك.

توصل كل من Banna & Alam (2021) من خلال دراستهما على عينة مكونة من ٢٥٣ بنك أسيوي إلى أن الشمول المالى الرقمى يحسن من صافى الدخل من العائد فى البنوك الأسيوية ولكن بدرجات متفاوتة.

توصل كل من Kumar et al.,(2021) باستخدام عينة من ١٢٢ بنكًا يابانيًا خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٨ إلى أن بعض مؤشرات الشمول المالى مثل عدد فروع البنك لها تأثير إيجابي وهام على ربحية البنوك، بينما تأثير بعض مؤشرات الشمول المالى الاخرى مثل عدد حسابات القروض وأجهزة الصراف الآلي لا تؤثر على ربحية البنك، بينما بعض المتغيرات الاخرى مثل إدارة التكلفة وإدارة مخاطر الائتمان وحجم البنك هي المحركات الرئيسية للربحية.

يستنتج الباحث من تحليل الدراسات السابقة ما يلى:

- زيادة الاهتمام بالشمول المالى خاصة فى السنوات الاخيرة وتأثيره على ربحية وأداء البنوك.

- اتفقت معظم الدراسات السابقة على وجود تأثير لمؤشرات الشمول المالى على ربحية البنوك التجارية.
- تشير معظم الدراسات السابقة إلى تأثيرات لمؤشرات الشمول المالي على اداء البنوك.
- يرجع الاختلاف الجوهرى بين الدراسات السابقة فى نقطتين جوهرتين هما:
  - نوع تأثير مؤشرات الشمول المالى التى تؤثر فى دخل وربحية البنوك: فترى معظم الدراسات مثل دراسة Uddin et al., (2017)., Ahamed & Mallick (2019)., Prima & Tandra (2019)., Van et al., (2020), Jajah et al., (2020). , Maity & Sahu (2020)., Banna & Alam (2021)., Kumar et al.,(2021) أن هناك تأثير إيجابي لمؤشرات الشمول المالى على دخل وربحية البنوك. بينما تري بعض الدراسات الاخرى مثل Shihadeh et al., (2018)., Al-Smadi (2018) أن هناك بعض مؤشرات الشمول المالى لها تأثير على دخل وربحية البنوك.
  - عدد مؤشرات الشمول المالى التى تؤثر بشكل معنوى فى دخل وربحية البنوك: فيرى كل من Prima & Tandra (2019) أن عدد أجهزة الصراف الآلي له تأثير معنوي على ربحية البنوك. ويرى Van., et al ., (2020) أن كل من عدد فروع البنك، وأجهزة الصرف الآلي، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد بطاقات الخصم لها تأثير معنوي على ربحية البنوك، بينما كل من Kumar et al.,(2021) أن عدد فروع البنك لها تأثير معنوي على ربحية البنوك.
- **ويرى الباحث** أنه ينبغى اختبار مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد وذلك لكون الشمول المالى يهدف بصفة اساسية إلى إتاحة الخدمات المالية وتيسير الوصول إليها وهذا ما قد يسفر عن زيادة صافى دخل البنوك من العائد بدلا من اختبار تأثيره على الربحية والتى تتحكم فيها عوامل عديدة مثل السيولة وغيرها.
- **ويستخلص الباحث** من عرض وتحليل الدراسات السابقة الفجوة البحثية والمتمثلة فى عدم قيام الدراسات السابقة بصياغة نموذج محاسبي كمى لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد ومكوناته (عائد القروض والإيرادات المشابهة، وتكلفة الودائع والتكاليف المشابهة).

ومن عرض وتحليل الدراسات السابقة يشتق الباحث الفرض الرئيسي للبحث وهو:

H0-1 لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

وينبثق من هذا الفرض الرئيسي الفرضين الفرعيين التاليين:

- H0-1a لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- H0-1b لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث

- فى حدود علم الباحث اهتمت الدراسات السابقة بدراسة واختبار أثر مؤشرات الشمول المالى على أداء وربحية البنك، دون اختبار أثر تلك المؤشرات على أكثر الجوانب التى من المفترض ان يكون هناك تأثير لتلك المؤشرات عليها وهو صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية.
- اختلاف فى المتغيرات المستقلة والتابعة حيث يقوم الباحث باختبار أثر خمسة متغيرات مستقلة لمؤشرات الشمول المالى وهى إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الألى، وعدد نقاط البيع. على ثلاثة متغيرات تابعة وهى صافى الدخل من العائد، وعائد القروض والإيرادات المشابهة، وتكلفة الودائع والتكاليف المشابهة.
- اختلاف فى بيئة التطبيق: حيث يقوم الباحث باختبار أثر مؤشرات الشمول المالى على كل من صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

٤/١ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار واقتراح نموذج محاسبى لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر. وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الهدفين الفرعيين التاليين:

- دراسة وتحليل واختبار أثر مؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- دراسة وتحليل واختبار أثر مؤشرات الشمول المالى على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

٥/١ أهمية البحث

١/٥/١ الأهمية العلمية للبحث

- دراسة أحد أهم الموضوعات فى مجال المحاسبة المالية وهو دراسة أثر الشمول المالى على أحد أهم القطاعات وهو القطاع المصرفى المصرى.
- تقديم هذا البحث فى ظل تزايد الاهتمام بتعزيز الشمول المالى وتحقيق الاستقرار المالى فى القطاع المصرفى خاصة فى ظل تفشي وانتشار فيروس COVID-19 وما سببته من أزمات مالية.
- اقتراح نموذج محاسبى لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر

٢/٥/١ الأهمية العملية للبحث

- تحفيز البنوك العاملة فى مصر على تعزيز أنشطة الشمول المالى والافصاح المحاسبى عن مؤشرات الشمول المالى.
- مساعدة البنوك العاملة فى مصر على زيادة صافى دخلها من العائد ومن ثم زيادة ربحيتها وتدعيم قدرتها على الاستمرار والنمو.

- مساعدة البنوك العاملة فى مصر على تحسين إيراداتها التشغيلية مما يساعدها على تقوية مركزها التنافسى.

٦/١ منهج البحث

يستخدم البحث كل من:

- المنهج الاستنباطي: يعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي فى بناء الإطار النظري للبحث، وذلك عن طريق عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
- المنهج الاستقرائي: يستخدم الباحث هذا المنهج فى قياس متغيرات الدراسة التطبيقية واختبار فرض البحث الرئيسي وفرضيه الفرعيين.
- المنهج الإحصائي: يعتمد الباحث على المنهج الإحصائي فى معالجة وتحليل بيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية للدراسة التطبيقية باستخدام (SPSS Version 24)، وبالاعتماد على نموذج Multiple Linear Regression Backward

١/٦/١ نموذج الدراسة

يمكن توضيح نموذج الدراسة كما فى الشكل التالي:

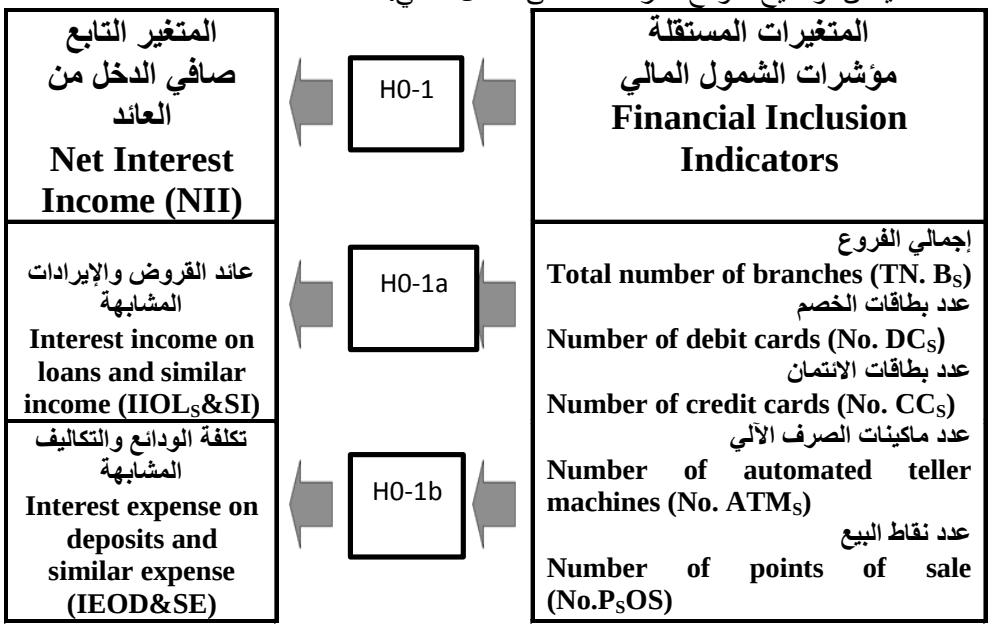

المصدر: إعداد الباحث

شكل رقم (١) نموذج الدراسة

٢/٦/١ قياس متغيرات الدراسة

اعتمد الباحث فى قياس متغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة فى مؤشرات الشمول المالى على نفس المنهجية وطريقة القياس التى يتبعها كل من البنك المركزى المصرى (البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٠) و World Bank Group, Global Findex Database (2017) فى قياس تلك المؤشرات، كما اعتمد الباحث فى قياس متغيرات الدراسة التابعة والمتمثلة فى صافي الدخل من العائد، وعائد القروض والإيرادات المشابهة، وتكلفة الودائع والتكاليف المشابهة على نفس المنهجية وطريقة

القياس التى يتبعها البنك المركزى المصرى (البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٠) فى قياسها ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى الموضح بالجدول التالى:

جدول رقم (١) متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وطريقة قياسها

	المتغير	طريقة القياس
المتغيرات المستقلة	مؤشرات الشمول المالى Financial Inclusion Indicators	إجمالي الفروع Total number of branches (TN. B_S) عدد بطاقات الخصم Number of debit cards (No. DC_S) عدد بطاقات الائتمان Number of credit cards (No. CC_S) عدد ماكينات الصرف الآلي Number of automated teller machines (No. ATM_S) عدد نقاط البيع Number of points of sale (No.P_SOS)
المتغيرات التابعة	صافي الدخل من العائد Net Interest Income (NII)	صافي الدخل من العائد= عائد القروض والإيرادات المشابهة - تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة Net interest income (NII) = Interest income on loans and similar income ($IIOL_S$&SI) - Interest expense on deposits and similar expense (IE_SOD_S&SE_S)
	عائد القروض والإيرادات المشابهة Interest income on loans and similar income ($IIOL_S$&SI)	عائد القروض والإيرادات المشابهة = عائد قروض و تسهيلات _ للبنوك + عائد قروض و تسهيلات _العملاء + عائد أرصدة لدى البنوك + وثائق صناديق الاستثمار + إجمالي عوائد سندات و أذون خزانة + عمليات شراء أدوات مالية مع التزام بإعادة البيع. Interest income on loans and similar income ($IIOL_S$&SI) = Interest income on loans and advances_Banks ($IIOL_S$&A_B_S) + Interest income on loans and advances_Customers (IIOL&A_C_S) + Interest income on due from banks ($IIODFB_S$) + Mutual fund certificate (MFC) + Total interest income on Bonds and Treasury bills ($TIIOB\&TB_S$) + Reverse repo agreement (RRA)
	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة Interest expense on deposits and similar expense (IEOD&SE)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة = تكلفة ودائع _ البنوك + تكلفة ودائع_ العملاء + عمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء + قروض أخرى. Interest expense on deposits and similar expense (IEOD&SE)= Interest expense on deposits _Banks ($IEOD\text{-}B_S$) + Interest expense on deposits_Customers ($IEOD_C_S$) + Repo agreement (RA) + Other loans (OL_S)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزى. (World Bank Group, Global Findex Database, 2017)

٧/١ حدود البحث

- الحدود المكانية: تم استبعاد البنوك غير المسجلة لدى البنك المركزي المصرى، والبنوك المتخصصة والإسلامية، وفروع البنوك الأجنبية نظراً لطبيعتها الخاصة.
- الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة التطبيقية على التطبيق خلال الفترة من ٢٠١١: ٢٠٢٠.
- حدود أخرى: يقتصر البحث على تناول خمسة مؤشرات للشمول المالى وهى: إجمالي الفروع ، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الألى، وعدد نقاط البيع.

٢ الاطار النظري للبحث

١/٢ أثر الشمول المالى – وجهه نظر محاسبية

يعتبر الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها عاملاً مهمًا في تسريع النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، والحد من الفقر والبطالة، وتعزيز استقرار القطاع المالي (Zins & Weill, 2016, p.47). ومن ثم فإن عدم القدرة على الحصول على التمويل يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي والفقر. هذا يرجع إلى أن فكرة عدم توفر الأموال يمنع الفقراء من الادخار والاستثمار في الشركات المدرة للدخل. في المقابل فإن سهولة الوصول إلى التمويل تشجع الشركات على الاستثمار أكثر، وقبول المزيد من المخاطر وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي (Neaime & Gaysset,2018,p.231)

وبالإضافة لذلك تسبب تفشي وانتشار فيروس COVID-19 في أزمتين عالميتين وهما أزمة صحية وأزمة مالية، وقد جذبت الأزمة المالية والاقتصادية اهتماما خاصا لاستقرار القطاع المالي في البلدان لذا فإن تزويد البلدان باحتياطي مالي قوي استجابة لهذه الأزمات أمر بالغ الأهمية. لذا زاد اهتمام صانعي السياسات والممارسين فى العديد من البلدان النامية والمؤسسات المالية الدولية بمحاولات مختلفة لضمان الاستقرار المالي من خلال تعزيز مبادرات الشمول المالى (Van., et al , 2020, p.18)

ويهدف الشمول المالي إلى تيسير الوصول إلى تقديم واستخدام المنتجات والخدمات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع بأسعار معقولة وشفافية بدلا من الحصول عليها من خلال القنوات المالية غير الرسمية. وهناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث من الصعب تصور دوام الاستقرار المالي بينما لا زالت هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، وبالإضافة إلى ذلك فإن القطاع المالي - وخاصة البنوك- لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار المالي (البنك المركزى المصرى، تقرير الاستقرار المالى، ٢٠١٤، ص ٨).

فالشمول المالى يساعد على تحقيق العديد من الفوائد لكل من البنوك والمجتمع والاقتصاد فهو يساعد على إتاحة الخدمات المالية لكافة الناس والوصول إلى هذه الخدمات المالية الأساسية، كما يمكن أن يحدث فرق إيجابي كبير في تحسين حياة الفقراء من حيث زيادة مدخراتهم، وتمكينهم من معرفة كيفية المفاضلة بين الاستهلاك وخلق الثروة، وزيادة الاستثمار الإنتاجي ، بالإضافة إلى ذلك ما هو يساعد على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل المناسب وهذا التمويل يعتبر العائق الرئيسي أمام نمو هذه المؤسسات الصغيرة، كما يساعد واضعي السياسات في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من وضع وتنفيذ ورقابة سياسات مالية واقتصادية واجتماعية أكثر فعالية (Bose et al., 2017,pp.265: 266)

ويرتكز الشمول المالى على ثلاثة ركائز رئيسية هى: (Kumar et al., 2021,p.2)

- عرض ملائم للمنتجات والخدمات المالية: من خلال إتاحة وتوفير مجموعة منتجات وخدمات مالية تتناسب وكافة فئات المجتمع بحيث يسهل الوصول لعدد كبير من العملاء خاصة الفئات منخفضة الدخل.
- تنمية الثقافة المالية: وتتمثل فى تنمية وعي ومعرفة وقدرة أفراد المجتمع على اختيار المنتجات والخدمات المالية المناسبة لهم .
- الحماية المالية للمستهلك: من خلال ضمان استفادة جميع أفراد المجتمع من المنتجات والخدمات المالية بشكل آمن وعادل يمتاز بدرجة عالية من الشفافية.

وقد قامت مجموعة البنك الدولى فى عام ٢٠١٦ بتوضيح دور الشمول المالى فى تيسير الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والفوائد العائدة على كل من الأفراد ومنشآت الأعمال والاقتصاديات من تعزيز الشمول المالى ويمكن توضيح ذلك كما فى الشكل التالى:

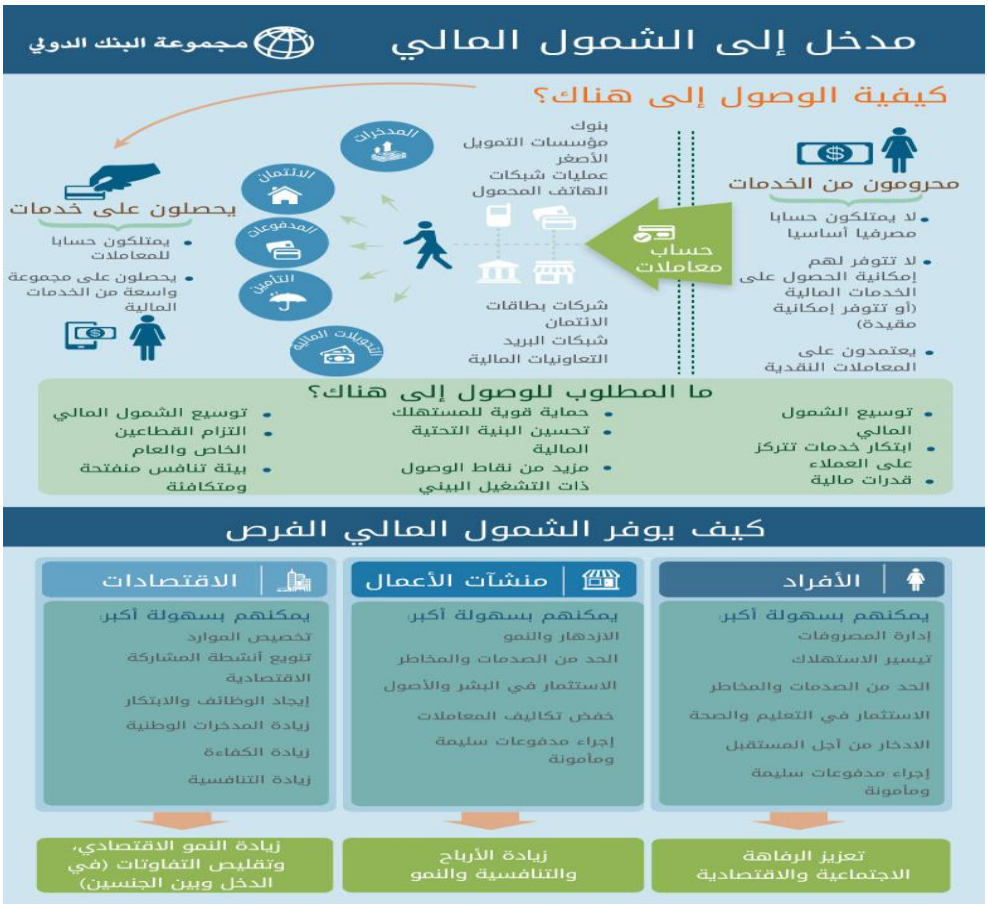

المصدر: (World Bank Group, 2016,p.5)

شكل رقم (٢) مدخل إلى الشمول المالى

ومن الشكل السابق يتضح ان الشمول المالى يساعد منشآت الاعمال وخاصة البنوك على زيادة الأرباح والتنافسية والنمو. لذا اهتمت العديد من المنظمات خاصة المهنية بالشمول المالى ويمكن إيجاز ذلك فى النقاط التالية:

أ- جهود لجنة بازل Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) فى مجال الشمول المالى: اهتمت لجنة بازل بالشمول المالى وأصدرت العديد من الإرشادات والتعليمات فى هذا الشأن ومن أهمها:

- Range of practice in the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion (6/ 2015).
- Guidance on the application of the Core Principles for Effective Banking Supervision to the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion (9/ 2016)

ب- جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB): اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بالشمول المالى ومنها:

- صدور المعيار (IFRS,7) والذى يشمل بعض الافصاحات المتعلقة بالشمول المالى ومنها: (IASB, IFRS, 2005)
  - الافصاح عن تحقيق الإيرادات.
  - أسس قياس الأدوات المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية الناتجة عنها.
  - اسس تقييم الاستثمارات والاوراق المالية.
  - التفرقة بين الاحداث والمعاملات التى تؤدى إلى الاعتراف بالأصول والالتزامات فى قائمة المركز المالى، والأحداث والمعاملات المحتملة.
  - أسس قياس خسائر القروض والمعالجات المحاسبية.
- اصدار فى ٢٠١٩/١٢/٦ بعنوان Big techs and new entrants: threats to financial stability يوضح دور الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار المالى.

ج- جهود مجموعة العشرين: التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي والتى تشمل: (GPFI, 2016,p.1)

- المبدأ الأول: الترويج لمنهج الشمول المالي الرقمي.
- المبدأ الثانى: تحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي.
- المبدأ الثالث: توفير البيئة المواتية والإطار القانوني والتنظيمي للشمول المالي الرقمي.
- المبدأ الرابع: توسيع البنية التحتية من الشمول المالى.
- المبدأ الخامس: حماية المستهلك.
- المبدأ السادس: تعزيز التثقيف المالى والرقمي.
- المبدأ السابع: تسهيل وسائل تعريف العملاء بالخدمات المالية الرقمية.
- المبدأ الثامن: رصد ومتابعة التقدم فى الشمول المالي الرقمي.

د- جهود البنك الدولى: قامت مجموعة البنك الدولى بتدشين قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي وتشمل مجموعة بيانات في العالم حول الشمول المالى وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ ٢٠١١ (World Bank Group, Global Findex Database, 2017)

ه- جهود البنك المركزى المصرى:

- تضمن قانون البنك المركزي المصدر فى ٢٠٢٠ مفهوم للشمول المالي وذلك بإتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة عالية وتكلفة مناسبة وحماية حقوقهم. (البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٠، قانون رقم ١٩٤).
- انضم البنك المركزي المصري إلى التحالف الدولي للشمول المالي The Alliance for Financial Inclusion (AFI) فى يوليو٢٠١٣ ومنذ هذا الوقت يتحمل البنك المركزي مسئولية تحقيق ونشر ثقافة الشمول المالي في مصر لأنه يمثل أحد عناصر تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي ، وحيث ان نشر الثقافة والتوعية المالية يتطلب مشاركة البنوك بصورة فعالة فقد طلب البنك المركزي في مارس ٢٠٢٠ (البنك المركزى المصرى، ٢٠٢١)
- أصدر البنك المركزي العديد من الكتب الدورية بشأن الشمول المالى منها:
  - أصدر البنك المركزي بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩ تعليمات بشأن إنشاء إدارات للشمول المالي بالبنوك (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٩)
  - أصدر البنك المركزي كتاب دوري بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩ بشأن القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٩)
  - أصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢١ كتاب دوري بشأن فعاليات الشمول المالي (البنك المركزى المصرى، ٢٠٢١)

ويرى الباحث أنه رغم كل هذه الجهود فى مجال الشمول المالى إلا أن القياس والإفصاح المحاسبى عن مؤشرات الشمول المالى لم تنل بعد نفس القدر من الاهتمام.

٢/٢ أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد

يمثل صافى الدخل من العائد الركيزة الأساسية لزيادة أرباح البنوك وضمان استمرارها ونموها لذا تسعى البنوك لضمان مستوى ثابت من صافى الدخل من العائد وذلك يتطلب منها القيام بما يلى: (Fozilovich,2021,p.1437)

- ضمان مستوى مستقر لحصة القروض في إجمالي الأصول.
- ضمان التوازن بين معدل نمو دخل الفائدة على القروض ومعدل نمو إجمالي القروض.
- زيادة مقدار الدخل من القروض من خلال إدخال منتجات ائتمانية مبتكرة في ممارسة الإقراض للبنوك.

كما يتطلب زيادة مستوى صافى الدخل من العائد عن طريق تعظيم عائد القروض والإيرادات المشابهة، وتخفيض تكلفة الودائع وقد يساهم الشمول المالى بدور فعال فى هذا الشأن حيث أنه يعد آليه فعالة وكفئه على إتاحة الوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة مما يساعد وبشكل إيجابي وكبير

البنوك على زيادة الإيرادات وخاصة من عائد القروض وخفض تكلفة الودائع وزيادة حصتها في السوق، ومن ثم تحقيق الاستقرار وزيادة صافى الدخل من العائد (Van., et al , 2020, p.19)

ويتفق الباحث مع Ahamed & Mallick (2019,p.404) فى كون الشمول المالى سوف يساعد على زيادة صافى الدخل من العائد عن طريق:

- زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة: عن طريق تقديم خدمات مالية إلى قاعدة عملاء كبيرة والوصول إلى المزيد من العملاء.
- تخفيض تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة: عن طريق تخفيض هامش تكلفة تقديم الخدمات المصرفية بزيادة حصول البنوك على ودائع التجزئة الرخيصة (زيادة عدد المودعين من العملاء) مع تقليل الاعتماد على تمويل الجملة المرتفع التكلفة.

٣/٢ أثر مؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة

يعتبر عائد القروض والإيرادات المشابهة هو المصدر الرئيسي لإيرادات البنوك والمعيار الرئيسى لتحسين أداء البنوك ورقابة الكفاءة التشغيلية و السلامة المالية وأحد أهم مؤشرات السلامة المالية.

ويتم الاعتراف ضمن بند عائد القروض والإيرادات المشابهة فى قائمة الدخل بإيرادات العائد لجميع الأدوات المالية بطريقة العائد الفعلى فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة او التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٨، ص ٣٢).

وطريقة العائد الفعلى هى طريقة لتوزيع إيرادات العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها، ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل اذا كان ذلك ملائما وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية للأصل (البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٨، ص ص ٣٢: ٣٣).

ويتم حساب العائد الفعلى من القروض والإيرادات المشابهة من خلال المعادلة التالية: (Bidabad & Hassan, 2017,p.119)

$R_T = m_t^B r_t^L - m_t^S r_t^S$

حيث: R Interest income on loans العائد على القروض، m^B amount of loans مبالغ القروض، t time الزمن، r^L loan interest rate معدل الفائدة على القرض، r^S Saving interest rate معدل الفائدة على الادخار.

كما اشار Fung (2018) ان قياس الودائع فى السوق المصرفية يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية: (Fung ,2018,p.108)

$$\Delta D_t = \sum_{h=0}^{H} (B_h^+ \Delta R_{t-h}^+ + B_h^- \Delta R_{t-h}^-) + \theta \, (D_{T-1} - \phi_0 - \phi_0 R_{T-1})$$

حيث: D Average deposit rate متوسط معدل الإيداع، R Benchmark market interest rate معدل الفائدة القياسي في السوق، $\Delta D_t = D_T - D_{T-1}$ ،

$\Delta R_t^- = \min (\Delta R_t, 0)$ ، $\Delta R_t^+ = \max (\Delta R_t, 0)$ ، $\Delta R_t = R_T - R_{T-1}$

H Number of periods عدد الفترات، R During period اثناء الفترة

ويتفق الباحث مع: Ahamed & Mallick (2019,p.406) على أن الشمول المالى يساعد على زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة عن طريق:

- زيادة الدخل من الإقراض عن طريق زيادة الخدمات المالية والمصرفية وتقديمها لى قاعدة عملاء كبيرة والوصول إلى المزيد من العملاء.
- زيادة مقدار الدخل من القروض بتقديم منتجات وخدمات جديدة.
- إتاحة الوصول إلى الخدمات والتسهيلات المصرفية لكافة الفئات مما يزيد من توسيع قاعدة الإقراض وزيادة عائد القروض.
- توفير خدمات مصرفية مثالية للعملاء عبر مجموعة متنوعة من منصات الخدمات المصرفية ونقاط التعامل مع العملاء.
- تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين البنوك وعملائها مما يمكن البنوك من أتخاذ قرارات إقراض حكيمة .
- مساعدة البنوك على زيادة وتنويع تسهيلات الإيداع لمجموعة كبيرة من العملاء ، فإنها تكون قادرة على جذب عدد كبير من ودائع التجزئة مما يزيد من عائد القروض.

٤/٢ أثر مؤشرات الشمول المالى على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

تهتم كافة البنوك بالودائع باعتبارها أساس عمل البنك فى جذب الأموال وتمثل الجزء الأكبر فى رأس المال العامل فى البنك حيث يعتبر حجم الودائع الاستثمارية أحد أهم مقاييس نجاح البنك كون الودائع أهم أنواع مصادر التمويل للنظام المصرفي لذا أصبحت المنافسة بين البنوك على تلقى الودائع ونظرا لأهمية الودائع تحرص جميع البنوك على المحافظة على أرصدتها من الودائع وزيادتها وخاصة من ودائع الأفراد الأقل تكلفة (Voloshyn & Voloshyn,2013,p.3).

ويتم الاعتراف ضمن بند تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى قائمة الدخل بمصروفات العائد بطريقة العائد الفعلى وذلك لجميع الأدوات المالية التى تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٨، ص ٣٢).

و تهتم كافة البنوك بإدارة نشاط ودائعها بكفاءة إلا أن هذا الموضوع ليس بالأمر اليسير فأسعار الفائدة المرتفعة على الودائع يمكن أن توفر تدفقات نقدية كبيرة من الودائع لكن تكلفة هذه الودائع سوف يكون مرتفعاً أيضاً والعكس صحيح، لذا على البنوك تبنى نهج متوازن لتقدير معدلات الفائدة المثلى لتحقيق إدارة فعالة لمحفظة البنك من الودائع لأجل (Voloshyn & Voloshyn,2013,p.3)

ويتم الحصول على معدلات الفائدة المثلى لأسعار الفائدة على الودائع عن طريق تحسين تكلفة الودائع ويمكن قياس تكلفة الودائع طبقاً للمعادلة التالية: (Voloshyn & Voloshyn,2013,p.4).

$$IE= \sum_{t=0}^{T} B(t).\ R(t).\Delta t \ \rightarrow \ \min$$

حيث: IE interest expense on deposits تكلفة الودائع ، t time period الزمن، B(t) deposit أرصدة الودائع، *R(t)* balance interest rate سعر الفائدة على أرصدة الودائع.

كما يمكن التحكم فى تكلفة الودائع من خلال المعادلة التالية: (Voloshyn & Voloshyn,2013,p.6)

$$IE= \int_0^T Ct(t)\,.\,R_{ct}(t).\,(T-t).\,dt$$

حيث: IE interest expense on deposits تكلفة الودائع، Ct(t) credit turnover of deposits معدل دوران الائتمان من الودائع ، T الوقت، $R_{Ct}(t)$ flow interest rates on new deposits معدل الفائدة على التدفقات النقدية من الودائع الجديدة.

ويتفق الباحث مع: (Ahamed & Mallick , 2019,p.406) على أن الشمول المالى يساعد على تخفيض تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة عن طريق

- زيادة حصول البنوك على ودائع التجزئة الرخيصة.
- زيادة ولاء العملاء للبنوك و بناء علاقة جيدة معهم فضلاً عن توفير المعلومات اللازمة عن العملاء الحاليين والمحتملين ومن ثم تدعيم قدرة البنوك على الحصول على ودائع ارخص نسبياً.
- مساعدة البنوك على تحديد أسعار الفائدة على الودائع وفقًا لسياسة الحد من المخاطر المصرفية مما يساعد على تخفيض تكلفة الودائع.
- رصد ومراقبة تكلفة الودائع وتنويع محفظة البنك من الودائع ذات الآجال المختلفة.

٥/٢ نموذج محاسبى مقترح لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

يقوم الباحث بصياغة نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر مسترشدا بالدراسات السابقة وكذلك المنهجية التى يتبعها كل من البنك المركزى المصرى (البنك المركزى المصرى، ٢٠٢٠) و World Bank Group, Global Findex Database (2017) .

ويمكن للباحث صياغة النموذج المحاسبي المقترح أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر فى المعادلات التالية:

- Net interest income (NII) $=\alpha+\beta_1$Total number of branches (TN. B_S)+ β_2Number of debit cards (No. DC_S)+ β_3Number of credit cards (No. CC_S)+ β_4Number of automated teller machines (No. ATM_S)+ β_5Number of points of sale (No. P_SOS) (1)
- Interest income on loans and similar income ($IIOL_S$&SI) = $\alpha+\beta_1$Total number of branches (TN. B_S)+ β_2Number of debit cards (No. DC_S)+ β_3Number of credit cards (No. CC_S)+ β_4Number of automated teller machines (No. ATM_S)+ β_5Number of points of sale (No. P_SOS) (2)
- Interest expense on deposits and similar expense (IEOD&SE) = $\alpha+\beta_1$Total number of branches (TN. B_S)+ β_2Number of debit cards (No. DC_S)+ β_3Number of credit cards (No. CC_S)+ β_4Number of automated teller machines (No. ATM_S)+ β_5Number of points of sale (No. P_SOS) (3)

حيث

α Constant	الثابت
β_1 , β_2 , β_3 , β_4 , β_5 Beta	معاملات المتغيرات المستقلة
Net interest income (NII)	صافي الدخل من العائد
Interest income on loans and similar income ($IIOL_S$&SI)	عائد القروض والإيرادات المشابهة

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	Interest expense on deposits and similar expense (IEODS&SE)
إجمالي الفروع	Total number of branches (TN. BS)
عدد بطاقات الخصم	Number of debit cards (No. DCS)
عدد بطاقات الائتمان	Number of credit cards (No. CCS)
عدد ماكينات الصرف الآلي	Number of automated teller machines (No. ATMS)
عدد نقاط البيع	Number of points of sale (No. PSOS)
الخطأ العشوائي	random error term (ε)

ويتضح من المعادلات السابقة ما يلى:

- تقيس المعادلة الأولى أثر مؤشرات الشمول المالى (إجمالي الفروع، وإجمالي عدد العاملين، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع) على صافى الدخل من العائد (عائد القروض والإيرادات المشابهة - تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة) فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- تقيس المعادلة الثانية أثر مؤشرات الشمول المالى (إجمالي الفروع، وإجمالي عدد العاملين، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع) على عائد القروض والإيرادات المشابهة (عائد قروض وتسهيلات _ للبنوك + عائد قروض و تسهيلات _العملاء + عائد أرصدة لدى البنوك + وثائق صناديق الاستثمار + إجمالي عوائد سندات و أذون خزانة + عمليات شراء أدوات مالية مع التزام بإعادة البيع) فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- تقيس المعادلة الثالثة أثر مؤشرات الشمول المالى (إجمالي الفروع، وإجمالي عدد العاملين، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع) على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة (تكلفة ودائع _ البنوك + تكلفة ودائع_ العملاء + عمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء + قروض أخرى) فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

ويرى الباحث أن من أهم مزايا النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر ما يلى:

- يعد نموذج كمى يمكن تطبيقه لقياس مستوى الشمول المالى فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- يعد نموذج فعال فى قياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد ومكوناته (عائد القروض والإيرادات المشابهة - تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة) فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.
- يساعد هذا النموذج البنوك التجارية العاملة فى مصر على:
  - العمل على تعزيز مستويات الشمول المالى والوصول إلى كافة العملاء الحاليين والمرتقبين.
  - تحسين صافى الدخل من العائد.
  - زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة.
  - الإدارة الاستراتيجية لتكلفة الودائع والتكاليف المشابهة.

- جذب المزيد من الودائع خاصة الودائع من الافراد ذات التكلفة المنخفضة مما يساعد على زيادة الربحية من خلال استخدام استراتيجية شاملة وأقل تكلفة من مصادر الودائع تحت الطلب.
- تصميم آلية إقراض مصممة خصيصًا بالنسبة للمقترضين على أساس أغراض محددة يمكن أن تقلل من المخاطر المصرفية.

٣ الدراسة التطبيقية

يقوم الباحث فى هذا الجزء بإجراء دراسة تطبيقية لاختبار النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

١/٣ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة كافة البنوك العاملة فى مصر وعددها ٣٨ بنكاً، أما عينة الدراسة فتشمل ٢٥ بنكًا تجاريًا يعمل فى مصر، وقد روعي فى اختيار بنوك العينة أن تكون بنوك تجارية وعاملة فى مصر ومسجلة لدى البنك المركزي المصري بصفة مستمرة خلال فترة الدراسة من ٢٠١١: ٢٠٢٠.

٢/٣ متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فى:

أ- المتغيرات المستقلة: مؤشرات الشمول المالى وتشمل:

-إجمالي الفروع	Total number of branches (TN. BS)
-عدد بطاقات الخصم	Number of debit cards (No. DCS)
-عدد بطاقات الائتمان	Number of credit cards (No. CCS)
-عدد ماكينات الصرف الآلي	Number of automated teller machines (No. ATMS)
-عدد نقاط البيع	Number of points of sale (No. PSOS)

ب- المتغير التابع: صافي الدخل من العائد Net interest income ويشمل:

عائد القروض والإيرادات المشابهة	Interest income on loans and similar income ($IIOL_S$&SI)
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	Interest expense on deposits and similar expense ($IEOD_S$&SE)

٣/٣ أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث فى جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على كل من قاعدة بيانات الشمول المالى الصادرة عن مجموعة البنك الدولى فى ٢٠١٧ World Bank Group, Global Findex Database, (2017) والقوائم والتقارير المالية للبنوك التجارية العاملة فى مصر والتقارير السنوية، وتقارير الاستقرار المالي، والنشرات الإحصائية الشهرية والتقارير والسلاسل الزمنية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

٤/٣ ترميز البيانات

تم ترميز البيانات على النحو التإلى:

صافي الدخل من العائد	(NII)
عائد القروض والإيرادات المشابهة	($IIOL_S$&SI)
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	($IEOD_S$&SE)
إجمالي الفروع	(TN. B_S)
عدد بطاقات الخصم	(No. DC_S)
عدد بطاقات الائتمان	(No. CC_S)
عدد ماكينات الصرف الآلي	(No. ATM_S)
عدد نقاط البيع	(No. P_SOS)

٥/٣ أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة فى اختبار وتحليل بيانات الدراسة

يعتمد الباحث فى اختبار البيانات وإجراء التحليل الإحصائي على برنامج الحزم الاحصائية (SPSS Version 24) معتمدًا على نموذج Multiple Linear Regression Backward

٦/٣ نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرض البحث الرئيسي وفرضيه الفرعيين

١/٦/٣ اختبار فرض البحث الرئيسى

ينص الفرض الرئيسى للبحث على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"

استخدم الباحث نموذج Multiple Linear Regression Backward لاختبار هذا الفرض وتتلخص أهم نتائجه كما فى الجداول التالية:

جدول رقم (٢) **Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square
1	.997[a]	.994	.992
2	.997[b]	.994	.993

a. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (No. DC_S), (TN. B_S), (No. CC_S)
b. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (٣) **ANOVA[a]**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28509714198.960	5	5701942839.792	498.169	.000[b]
	Residual	160241176.840	14	11445798.346		
	Total	28669955375.800	19			
2	Regression	28507859093.480	4	7126964773.370	659.512	.000[c]
	Residual	162096282.320	15	10806418.821		
	Total	28669955375.800	19			

a. Dependent Variable: (NII)
b. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATMS), (No. DCS), (TN. BS), (No. CCS)
c. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (٤) **Coefficients[a]**

Model		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients		
		B	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-444270.732-		-6.039-	.000
	(TN. B_S)	119.805	.967	5.463	.000
	(No. DC_S)	.001	.080	.403	.693
	(No. CC_S)	.051	.801	2.811	.014
	(No. ATM_S)	-8.389-	-.688-	-2.782-	.015
	(No. P_SOS)	-.242-	-.165-	-2.696-	.017
2	(Constant)	-436765.987-		-6.316-	.000
	(TN. B_S)	119.515	.964	5.611	.000
	(No. CC_S)	.058	.902	6.669	.000
	(No. ATM_S)	-8.672-	-.711-	-3.044-	.008
	(No. P_SOS)	-.235-	-.160-	-2.747-	.015

a. Dependent Variable: (NII)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (٥) **Excluded Variables[a]**

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
2	(No. DC_S)	.080[b]	.403	.693	.107	.010

a. Dependent Variable: (NII)

b. Predictors in the Model: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

المصدر: (SPSS Version 24)

يتضح من الجداول السابقة ما يلى:

تدل نتائج الجدول رقم (٢) على معنوية النموذج المقترح لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، فبلغت قيمة Sig ٠,٠٠ أي أقل من ٠,٠٥، كما بلغ معامل الارتباط له R ٠,٩٩٧ ويدل ذلك على قوة تأثير المتغيرات المستقلة مؤشرات الشمول المالى (إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع) على المتغير التابع وهو صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، وبلغ معامل التحديد له R Square ٠,٩٩٤ ، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R Square ٠,٩٩٣ وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة وهى مؤشرات الشمول المالى تفسر ٩٩,٣% من التغيرات في المتغير التابع وهو صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

تدل نتائج تحليل التباين ANOVA لنموذج Multiple Linear Regression Backward إلى أن قيمة Sig بلغت ٠,٠٠ أي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على معنوية النموذج، ونتيجة لتلك المعنوية يتم رفض فرض البحث الرئيسي وقبول الفرض البديل وهو " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".

تدل نتائج جدول المعاملات Coefficients على معنوية كل من ثابت نموذج الانحدار وكذلك المتغيرات المستقلة.

ويتضح من النتائج السابقة أنه بعد اختبار خمسة متغيرات مستقلة لمؤشرات الشمول المالى وهى إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع على المتغير التابع وهو صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر أثبت النموذج معنوية أربعة منها بينما تم استبعاد المتغير المستقل الثاني من النموذج وهو عدد بطاقات الخصم Number of debit cards (No. DCS) نظراً لكونه غير معنوى **ويفسر الباحث** ذلك بمحدودية تأثير عدد بطاقات الخصم على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر.

كما يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر كما فى المعادلة التالية:

$$\textbf{Net interest income (NII) =-436765.987+119.515 (TN. B}_S\textbf{)+ 0.058 (No. CC}_S\textbf{) -8.672 (No. ATM}_S\textbf{) – 0.235 (No. P}_S\textbf{OS) + } \varepsilon$$

٢/٦/٣ اختبار الفرض الأول الفرعي

ينص الفرض الأول الفرعي على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"

استخدم الباحث نموذج Multiple Linear Regression Backward لاختبار هذا الفرض وتتلخص أهم نتائجه كما فى الجداول التالية:

جدول رقم (٦) **Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square
1	.998[a]	.995	.994
2	.998[b]	.995	.994
3	.997[c]	.994	.993

a. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (No. DC_S), (TN. B_S), (No. CC_S)
b. Predictors: (Constant), (No. PSOS), (No. ATMS), (No. CCS)
c. Predictors: (Constant), (No. PSOS), (No. ATMS), (TN. BS), (No. CCS)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (٧) **ANOVA[a]**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	136442391525.256	5	27288478305.051	584.043	.000[b]
	Residual	654128028.944	14	46723430.639		
	Total	137096519554.200	19			
2	Regression	136436654093.115	3	34109163523.279	775.366	.000[c]
	Residual	659865461.085	16	43991030.739		
	Total	137096519554.200	19			
3	Regression	136317188216.299	4	45439062738.766	732.883	.000[d]
	Residual	779331337.901	15	48708208.619		
	Total	137096519554.200	19			

a. Dependent Variable: ($IIOL_S$&SI)

b. Predictors: (Constant), (No. P_SOS)(No. ATM_S), (No. DC_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

c. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (No. CC_S)

d. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (TN. BS), (No. CC_S)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (٨) **Coefficients[a]**

Model		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Beta		
1	(Constant)	111081.243		.747	.467
	(TN. B_S)	-70.305-	-.259-	-1.587-	.135
	(No. DC_S)	.003	.064	.350	.731
	(No. CC_S)	.083	.593	2.251	.041
	(No. ATM_S)	18.802	.705	3.086	.008
	(No. P_SOS)	-.367-	-.114-	-2.021-	.063
2	(Constant)	124279.314		.891	.387
	(No. CC_S)	.094	.673	5.398	.000
	(No. ATM_S)	18.304	.686	3.184	.006
	(No. P_SO_S)	-.354-	-.110-	-2.052-	.058
3	(Constant)	-104268.964-		-6.500-	.000
	(TN. B_S)	121.104	.814	6.661	.000
	(No. CC_S)	.108	.770	6.655	.000
	(No. ATM_S)	9.864	.370	3.591	.002
	(No. P_SOS)	-.489-	-.152-	-3.054-	.008

a. Dependent Variable: ($IIOL_S$&SI)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (٩) **Excluded Variables[a]**

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
2	(No. DC_S)	.064[b]	.350	.731	.093	.010

a. Dependent Variable: ($IIOL_S$&SI)

b. Predictors in the Model: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

المصدر: (SPSS Version 24)

يتضح من الجداول السابقة ما يلى:

تدل نتائج الجدول رقم (٦) على معنوية النموذج المقترح لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر ، فبلغت قيمة Sig ٠,٠٠ أي أصغر من ٠,٠٥، كما بلغ معامل الارتباط له R ٠,٩٩٧ ويدل ذلك على قوة تأثير المتغيرات

المستقلة مؤشرات الشمول المالى (إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع) على المتغير التابع وهو عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R Square ٠,٩٩٣ وهذا يشير الى أن المتغيرات المستقلة وهى مؤشرات الشمول المالى تفسر ٩٩,٣% من التغيرات في المتغير التابع وهو عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر

تدل نتائج تحليل التباين ANOVA لنموذجMultiple Linear Regression Backward على أن قيمة Sig بلغت ٠,٠٠ أي صغر من ٠,٠٥مما يدل على معنوية النموذج، ونتيجة لتلك المعنوية يتم رفض الفرض الأول الفرعى وقبول الفرض البديل وهو " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"

كما تدل نتائج جدول المعاملات Coefficients على معنوية كل من ثابت نموذج الانحدار وكذلك المتغيرات المستقلة.

ويتضح من النتائج السابقة انه تم اختبار خمسة متغيرات مستقلة لمؤشرات الشمول المالى وهى إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع على المتغير التابع وهو عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر أثبت النموذج معنوية أربعة منها بينما تم استبعاد المتغير المستقل الثانى من النموذج وهو عدد بطاقات الخصم Number of debit cards (No. DCS) نظراً لكونه غير معنوى **ويفسر الباحث** ذلك بمحدودية تأثير عدد بطاقات الخصم على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"

كما يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصركما فى المعادلة التالية:

$$\textbf{Interest income on loans and similar income (IIOLS\&SI)} = -104268.964 + 121.104\ (TN.\ B_S) + 0.108\ (No.\ CC_S) + 9.864\ (No.\ ATM_S) - 0.489\ (No.\ P_SOS) + \varepsilon$$

٣/٦/٣اختبار الفرض الثانى الفرعى

ينص الفرض الثانى الفرعى على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"

استخدم الباحث نموذج Multiple Linear Regression Backward لاختبار هذا الفرض وتتلخص أهم نتائجه كما فى الجداول التالية:

جدول رقم (١٠) **Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square
1	.991[a]	.983	.977
2	.991[b]	.983	.978
3	.991[c]	.982	.979

a. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (No. DC_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

b. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

c. Predictors: (Constant), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (١١) ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	41619408792.193	5	8323881758.439	161.759	.000[b]
	Residual	720417931.007	14	51458423.643		
	Total	42339826723.200	19			
2	Regression	41618341633.943	4	10404585408.486	216.316	.000[c]
	Residual	721485089.257	15	48099005.950		
	Total	42339826723.200	19			
3	Regression	41597365249.312	3	13865788416.437	298.807	.000[d]
	Residual	742461473.888	16	46403842.118		
	Total	42339826723.200	19			

a. Dependent Variable: ($IEOD_S$&SE)

b. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (No. DC_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

c. Predictors: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

d. Predictors: (Constant), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (١٢) Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Beta		
1	(Constant)	555358.001		3.560	.003
	(TN. B_S)	-190.111-	-1.262-	-4.088-	.001
	(No. DC_S)	.001	.050	.144	.888
	(No. CC_S)	.032	.407	.819	.427
	(No. ATM_S)	27.191	1.834	4.253	.001
	(No. P_SOS)	-.125-	-.070-	-.654-	.523
2	(Constant)	561050.017		3.846	.002
	(TN. B_S)	-190.331-	-1.264-	-4.236-	.001
	(No. CC_S)	.036	.470	2.001	.064
	(No. ATM_S)	26.976	1.819	4.488	.000
	(No. P_SOS)	-.119-	-.067-	-.660-	.519
3	(Constant)	610748.413		4.975	.000
	(TN. B_S)	-204.362-	-1.357-	-5.255-	.000
	(No. CC_S)	.029	.380	2.024	.040
	(No. ATM_S)	28.763	1.940	5.456	.000

a. Dependent Variable: ($IEOD_S$&SE)

المصدر: (SPSS Version 24)

جدول رقم (١٣) **Excluded Variables[a]**

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
2	(No. DC_S)	.050[b]	.144	.888	.038	.010
3	(No. DC_S)	.005[c]	.015	.988	.004	.010
	(No. P_SOS)	-.067-[c]	-.660-	.519	-.168-	.111

a. Dependent Variable: ($IEOD_S$&SE)

b. Predictors in the Model: (Constant), (No. P_SOS), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

c. Predictors in the Model: (Constant), (No. ATM_S), (TN. B_S), (No. CC_S)

المصدر: (SPSS Version 24)

يتضح من الجداول السابقة ما يلى:

تدل نتائج الجدول رقم (١٠) على معنوية النموذج المقترح لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر ، فبلغت قيمة Sig ٠,٠٠ أي أصغر من ٠,٠٥، كما بلغ معامل الارتباط له R ٠,٩٩١ ويدل ذلك على قوة تأثير المتغيرات المستقلة مؤشرات الشمول المالى (إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي) على المتغير التابع وهو تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر، وبلغ معامل التحديد R Square ٠,٩٨٢، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R Square ٠,٩٧٩ وهذا يشير الى أن المتغيرات المستقلة وهى مؤشرات الشمول المالى تفسر ٩٧,٩% من التغيرات في المتغير التابع وهو تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر٠

تدل نتائج تحليل التباين ANOVA لنموذجMultiple Linear Regression Backward على أن قيمة Sig بلغت ٠,٠٠ أي صغر من ٠,٠٥مما يدل على معنوية النموذج، ونتيجة لتلك المعنوية يتم رفض الفرض الثانى الفرعى وقبول الفرض البديل وهو " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"

وتشير نتائج جدول المعاملات Coefficients إلى معنوية كل من ثابت نموذج الانحدار وكذلك المتغيرات المستقلة.

ويتضح من النتائج السابقة أنه بعد اختبار خمسة متغيرات مستقلة لمؤشرات الشمول المالى وهى إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع. على المتغير التابع وهو تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر أثبت النموذج معنوية ثلاثة منها بينما تم استبعاد المتغيران المستقلان الثانى والخامس من النموذج وهما عدد بطاقات الخصم Number of debit cards (No. DCS) و عدد نقاط البيع Number of points of sale (No. PSOS) **ويفسر الباحث** ذلك بمحدودية تأثيرهما على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"

كما يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر مؤشرات الشمول المالى على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر" كما فى المعادلة التالية:

Interest expense on deposits and similar expense (IEOD&SE)= 610748.413 -204.362 (TN. B_S)+ 0.029 (No. CC_S)+ 28.763 (No. ATM_S)

٧/٣ نتائج الدراسة التطبيقية

توصل الباحث من خلال دراسته التطبيقية إلى:

- رفض فرض البحث الرئيسى العدمي وقبول الفرض البديل وهو " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"
- رفض الفرض الأول الفرعى العدمي وقبول الفرض البديل وهو" يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"
- رفض الفرض الثانى الفرعى العدمي وقبول الفرض البديل وهو " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات الشمول المالى على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر".

٤ الخلاصة والنتائج والتوصيات

هدف هذا البحث إلى دراسة واختبار واقتراح نموذج محاسبي لقياس أثر الشمول المالى على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر. وقد استخدم الباحث بيانات نصف سنوية لعينة من البنوك التجارية التى تعمل فى مصر خلال عشر سنوات من ٢٠١١: ٢٠٢٠، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية بالاعتماد على نموذج Multiple Linear Regression Backward.

وقد توصل الباحث إلى:

- رفض فرض البحث الرئيسى العدمي وقبول الفرض البديل وهو " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأربعة مؤشرات للشمول المالى وهى (إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع) على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"
- رفض الفرض الأول الفرعى العدمي وقبول الفرض البديل وهو" يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأربعة مؤشرات للشمول المالى وهى (إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وعدد نقاط البيع) على عائد القروض والإيرادات المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"
- رفض الفرض الثانى الفرعى العدمي وقبول الفرض البديل وهو " يوجد أثر ذو دلالة معنوية لثلاثة مؤشرات للشمول المالى وهى (إجمالي الفروع، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد ماكينات الصرف الآلي) على تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة فى البنوك التجارية العاملة فى مصر"

ويوصى الباحث بما يلى:

- قيام البنوك التجارية العاملة فى مصر بتطبيق النموذج المحاسبي الذى اقترحه الباحث لقياس أثر الشمول المالى على صافى الدخل من العائد.
- حث البنوك التجارية العاملة فى مصر على تعزيز أنشطة الشمول المالى الرقمى بها من أجل زيادة وتحسين صافى الدخل من العائد بها.
- حث البنوك التجارية العاملة فى مصر على الافصاح المحاسبى عن مؤشرات الشمول المالى بها بطريقة تفصيلية شفافة.
- ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة بتدعيم البنية المالية بها.
- ضرورة قيام البنك المركزى المصري بإصدار تعليمات وكتب دورية بشأن القياس والافصاح المحاسبي الكمي عن مؤشرات الشمول المالى فى البنوك العاملة فى مصر.
- قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوفير إرشادات محاسبية بشأن الشمول المالى.

إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المحاسبية فى مجال:

- دور معايير التقارير المالية الدولية فى تعزيز الشمول المالى.
- أثر الشمول المالى على شفافية التقارير المالية.
- أثر الافصاح المحاسبى عن مؤشرات الشمول المالى على التقييم الائتماني للبنوك.
- أثر الشمول المالى على عدم تماثل المعلومات بين البنك وعملائه.
- العلاقة بين عائد القروض والإيرادات المشابهة وتعظيم قيمة المنشاة.
- أثر COVID-19 على صافى الدخل من العائد فى البنوك التجارية.

٥ قائمة المراجع

١/٥ المراجع العربية

- البنك المركزي المصري ، (٢٠٠٨)، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس
- ـــــــــــــــ. التقارير السنوية؛ والمجلات الاقتصادية، والكتب الدورية، والسلاسل الزمنية، خلال الفترة من ٢٠١١/٢٠١٠: ٢٠٢١/٢٠٢٠ Retrieved from: http:/www.cbe.org.eg
- ـــــــــــــــ. تقارير الاستقرار المالي، خلال الفترة من ٢٠١٤: ٢٠٢٠ Retrieved from: http:/www.cbe.org.eg
- ـــــــــــــــ ، (٢٠٢٠)، قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي
- صندوق النقد العربى، (٢٠١٥)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

٢/٥ المراجع الأجنبية

A. - Journal and Articles

- Ahamed, Mostak. and Mallick, Sushanta K. (2019), "Is financial inclusion good for bank stability? International evidence", Journal of Economic Behavior and Organization, Vol. 157, No. C, pp. 403-427.
- Allen, F., Carletti, E., Cull, R., Qian, J. Q., Senbet, L., and Valenzuela, P. (2014). The African Financial Development and Financial Inclusion Gaps. Journal of African Economies, Vol. 23, No. 5, pp. 614–642.
- Al-Smadi, M. O. (2018). The role of financial inclusion in financial stability: Lesson from Jordan. Banks & Bank Systems, Vol. 13, Issue 4, pp. 31-39.
- Banna, Hasanul. and Alam, Md Rabiul. (2021), "Impact of digital financial inclusion on ASEAN banking stability: implications for the post-Covid-19 era", Studies in Economics and Finance, Vol. 38, No. 2, pp. 504-523. https://0810bvkuy-1106-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/SEF-09-2020-0388
- Bidabad, Bijan. and Abul Hassan, A. (2017), "Dynamic lag structure of deposits and loans interest rates and business cycles formation", Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 25, No. 2, pp. 114-132.
- Bose, Sudipta., Saha, Amitav., Khan. Habib Zaman., and Islam, Shajul., (2017). Non-financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion. Journal of Contemporary Accounting & Economics, Vol. 13, Issue 3, pp. 263-281.

- Fozilovich, Idiev Nodir., (2021). Ways to Increase the Loan Income of Commercial Banks. Revista GEINTEC - Gestão, Invação e Tecnologias; Vol 11, No 3, pp.1422-1439.
- Fung, Michael K. (2018), "Deposit Rate Asymmetry and Edgeworth Cycles after Hong Kong's Interest Rate Deregulation", Banking and Finance Issues in Emerging Markets (International Symposia in Economic Theory and Econometrics, Vol. 25, Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. 105-121
- Huang, Rocco.,and Ratnovski, Lev., (2011). The dark side of bank wholesale funding. Journal of Financial Intermediation, Vol. 20, issue 2, pp.248-263.
- Ikram, Iqra., and Lohdi, Samreen., (2015), Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Karachi, Pakistan. International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol. 4, Issue 10, pp.88- 98.
- Jajah, Yussif Issaka., Anarfo, Ebenezer., and Aveh, Felix K.(2020), Financial inclusion and bank profitability in Sub-Saharan Africa, wileyonlinelibrary.com/journal/ijfe, John Wiley & Sons, pp.1- 13. https://doi.org/10.1002/ijfe.2135.
- Kunt, Asli Demirgüç ., Huizinga, Harry.,(2010). Bank activity and funding strategies: the impact on risk and returns. Journal of Financial Economics, Vol. 98, Issue 3., pp.626–650.
- Kumar, Vijay., Thrikawala , Sujani., and Acharya, Sanjeev., (2021) Financial inclusion and bank profitability: Evidence from a developed market , Global Finance Journal, Article in Press. https://doi.org/10.1016/j.gfj.2021.100609
- Maity, Sudarshan. and Sahu, Tarak Nath. (2020), "Role of public sector banks towards financial inclusion during pre and post introduction of PMJDY: a study on efficiency review", Rajagiri Management Journal, Vol. 14, No. 2, pp. 95-105. https://0810bvkuy-1106-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/RAMJ-03-2020-0009
- Maudos, Joaquín., and Solís, Liliana., (2009). The determinants of net interest income in the Mexican banking system: An integrated model, Journal of Banking & Finance, Vol. 33, Issue 10, pp.1920–1931.
- Morris, Charles S., and Regehr, Kristen., (2014). "What explains low net interest income at community banks?," Economic Review, Federal Reserve Bank of Kansas City, issue Q II, pp. 59-87.

- Poghosyan, Tigran.,ˇand Cihak, Martin., (2011). Determinants of bank distress in Europe: evidence from a new data set. Journal of Financial Services Research. Vol. 40, issue 3, pp.163-184.

- Prima, Rikky., and Natanael Tandra, Kenny, (2019), The Impact of Financial Inclusion towards Commercial Banks' Profitability in Indonesia Listed in the IDX for the Year 2012 – 2017, iBuss Management, Vol. 7, No. 3 .
- Roengpitya, Rungporn., Tarashev, Nikola., and Tsatsaronis, Kostas., (2014). Bank business models. BIS Q. Rev., pp.55–65.
- Shihadeh, Fadi., and Liu, Bo., (2019). Does financial inclusion influence the banks risk and performance? Evidence from global prospects. Academy of Accounting and Financial, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 23, Issue 3, pp.1- 12.
- Shihadeh, Fadi Hassan., Hannon, Azzam., Guan, Jian., Haq, Ihtisham ul. and Wang, Xiuhua. (2018), "Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan", Kensinger, J.W. (Ed.) Global Tensions in Financial Markets (Research in Finance, Vol. 34), Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. 117-138. https://0810bvkuy-1106-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1108/S0196-382120170000034005
- Uddin, Ajim., Chowdhury, Mohammad Ashraful Ferdous Islam, Nazrul. (2017). Determinants Of Financial Inclusion In Bangladesh: Dynamic Gmm& Quantile Regression Approach. The Journal of Developing Areas, Vol. 51, No. 2, pp. 221-237.
- Zins, Alexandra., & Weill, Laurent. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. Review of Development Finance, Vol. 6, Issue 1, pp.46-57.

B. - Others Materials

- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (2015), Range of practice in the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion.
- ———————— , (2016), Guidance on the application of the Core principles for effective banking supervision to the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion.

- Center for Financial Inclusion (CFI), (2009). Mexico's prospects for full financial inclusion: a white paper from the financial inclusion project.Available at:https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-en-paper-mexicos-prospects-for-full-financial-inclusion-sep-2009_0.pdf.
- Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), (2016), G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion
- Han, Rui., and Melecky, Martin. (2013). Financial inclusion for financial stability: Access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis. Policy Research Working Paper 6577, The World Bank Development Economics.
- International Accounting Standards Board (IASB), (IAS1) .(2005). Financial instruments: disclosures.
- _____, (2019), Big techs and new entrants: threats to financial stability?
- Neaime, S., & Gaysset, I. (2018).Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. Finance Research Letters, 24, pp.230-237
- World Bank Group , (2016), World Bank Group Annual Reports.
- World Bank Group, Global Findex Database (2017) , Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution
- Van, Loan Thi-Hong., Nguyen, Nhan Thien. and Vo, Duc Hong. (2020), "Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data", Borsa Istanbul Review, https://doi.org/10.1016/j.bir.2020.06.003.
- Voloshyn, Ihor Vladyslavovych and Voloshyn, Mykyta., (2013). Dynamic Pricing on Retail Term Deposits of a Bank (October 21, 2013). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2343033 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2343033